الأمم المتحدة

Distr. LIMITED

E/ESCWA/C.8/2019/6 24 January 2019 ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية الدورة الثانية بيروت، 20-21 آذار /مارس 2019 البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

اجتماعات مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

موجز

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً للأنشطة التي اضطلع بها مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية منذ الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لا سيما الاجتماعات ونتائجها. وتقترح الوثيقة أيضاً مجموعة من المواضيع لغرض متابعتها في الفترة 2019-2020.

ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوة إلى مناقشة مضمون الوثيقة، وتقديم مقترحات بشأن المجالات المحتمّلة للتعاون بين مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية في المستقبل.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة .		3-1	3
الفصىل			
أولاً-	الأنشطة	4	3
ثانياً-	الاجتماعات	13-5	4
	ألف- اجتماع شباط/فبراير 2017 باء- اجتماع نيسان/أبريل 2017 جيم- اجتماع شباط/فبراير 2018	8-6 11-9 13-12	4 5 6
ثالثاً۔	مقترحات للعمل المستقبلي	14	7

مقدمة

1- في عام 2013، اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إنشاء منصة لتعزيز الحوار حول إدارة برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، ولرفع مستوى التنسيق بشأن السياسات والتدابير المتصلة بالحكومة الإلكترونية على المستوى الإقليمي. ويشارك في هذه المنصة، وفق التصميم المقترح، مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية أو ممثلون عنهم. كما تتولّى الإسكوا تنظيم الأنشطة واقتراح جداول أعمال للاجتماعات.

2- ومن الأهداف الأساسية لهذه المنصة التشاور بشأن تحديات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية واقتراح سبل للتصدي لها؛ وترتيب أولويات العمل في هذا المجال؛ وتعزيز التكامل الإقليمي باعتماد برامج مشتركة والبحث في إمكانية تطويرها؛ وتبادل الممارسات المثلى والخبرات الإقليمية في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية، والنظر في سبل تقديم خدمات مشتركة بين الدول؛ ونقل التجارب والممارسات المثلى من مناطق أخرى؛ والتوصل إلى موقف مشترك للدول الأعضاء في الإسكوا من أجل نقله إلى المحافل الإقليمية والدولية.

3- وتتولى الأمانة التنفيذية للإسكوا الأمانة الفنية لهذه المنصة. وفي صفتها هذه، عقدت اجتماعاً أولاً تحضيرياً في عمّان في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، وقدّمت مذكرةً توضيحية بالأهداف والأنشطة المتصلة بتنسيق إدارة البرامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، وقد اعتمد المجتمعون هذه المذكرة بعد إدخال تعديلات عليها. بعد ذلك، عُقد اجتماع ثانٍ في دبي في 9 شباط/فبراير 2014، عُرضت فيه مسودة النظام الداخلي للمنصة والخطوات المستقبلية. وفي عام 2016، وبالتعاون مع مؤسسة القمة العالمية للحكومات في الإمارات العربية المتحدة، نظمت الإسكوا اجتماعاً ثالثاً في دبي، في 8 شباط/فبراير، عرضت فيه مشاريعها ومبادراتها المتصلة بالحكومة الإلكترونية للفترة 2016-2017، وأهمها مبادرة مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS)، ومشروع استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات الحكومية (الحكومة المفتوحة)، ومبادرة الإسكوا في مجال الخدمات الذكية والقطاعات الذكية. وخلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات الموجهة إلى الإسكوا، أهمها إعداد مراسلات رسمية وتوجيهها للدول العربية لطلب تسمية ممثلين لها في الاجتماعات، والتواصل مع الدول لضمان مشاركتها في الأنشطة المذكورة.

أولاً- الأنشطة

4- يضطلع مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية بعدد من الأنشطة في إطار هذه المنصة، منها:

- (أ) اقتراح مشاريع ومبادرات لتشجيع خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء، ومناقشتها على المستوى الإقليمي؛
- (ب) تعزيز قياس مؤشرات برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، والإشراف على تطوير أدوات قياس ملائمة، ومتابعة التقدّم في هذه البرامج؛
 - (ج) اقتراح ندوات وورش عمل وحلقات بحث متخصّصة؛

- (د) تطوير العلاقات مع الجهات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الحكومة الإلكترونية؛
 - (ه) عقد اجتماعات سنویة دوریة؛
 - (و) تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص؛
- (ز) التوصل إلى موقف مشترك للدول الأعضاء بشأن قضايا الحكومة الإلكترونية لنقله إلى المحافل الإقليمية والدولية.

ثانياً- الاجتماعات

5- منذ الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، عقد مدراء برامج الحكومة الإلكترونية
في الدول العربية ثلاثة اجتماعات، في ما يلي أهم ما بحثت فيه من مواضيع وما خلصت إليه من نتائج.

ألف- اجتماع شباط/فبراير 2017

6- نظّمت الإسكوا، بالتعاون مع مؤسسة القمة العالمية للحكومات في الإمارات العربية المتحدة، اجتماعاً في دبي في 11 شباط/فبراير 2017، جرى خلاله عرض مبادرة الحكومة المفتوحة في المناسب لتطبيق مفاهيم الحكومة النقاش، تطرق المجتمعون إلى أهمية تحديد التشريعات والإطار القانوني المناسب لتطبيق مفاهيم الحكومة المفتوحة، وأهمها الخصوصية وتبادل البيانات وملكية البيانات، وإلى الآليات المناسبة لتحديد الملكية. وشددوا على وجوب توحيد المفاهيم والتعاريف القياسية، ومراعاة خصوصية المنطقة العربية ومواءمة المفاهيم العالمية بما يناسب السياقات الوطنية وتوطين المعايير. وأشاروا إلى أهمية الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في سياسات الحكومة المفتوحة، مع التركيز على آليات تحسين الترتيب في مؤشرات الحكومة المفتوحة و عدم الاكتفاء بالقياس فقط.

7- وتناول الاجتماع مؤشر قياس نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة. وشدد المشاركون على ضرورة التأكّد من أن الخدمات المشمولة بهذا المؤشر تناسب كل دولة، وعلى ضرورة تقديم تدريب على طرق القياس. كذلك، عُرضت مبادرة الحكومة الإلكترونية والذكية في الدول العربية، وركّز الحضور في معرض مناقشتها على عدم الاكتفاء بالاستفادة من الجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية، وإنما الاستفادة منها لإصلاح أجهزة الدولة. وشددوا أيضاً على أهمية الاطّلاع على أفضل التجارب العربية، لا سيما في مجال اعتماد البرمجيات المفتوحة المصدر لتطوير الخدمات، وفي مجال سياسات الحوسبة السحابية. وبحثوا في إمكانية تطوير خدمات متكاملة بين الدول العربية، وفي أهمية تنسيق التشريعات في ما بين هذه الدول، وإمكانية تعزيز العلاقات الثنائية للاستفادة من التجارب ضمن إطار المجلس.

8- وتوصل المجتمعون إلى عدد من التوصيات، أهمها وجوب توضيح الجانب الإداري للمنصة، وعدم حصر التواصل في الاجتماعات الدورية، بل التواصل باستمرار من أجل مناقشة مواضيع محددة، مثل الحكومة الذكية والحكومة المفتوحة، على أن تتولّى الإسكوا إدارة هذه المناقشات.

باء- اجتماع نيسان/أبريل 2017

9- في 27 نيسان/أبريل 2017، عقدت الإسكوا اجتماعاً لمدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية في بيت الأمم المتحدة، في بيروت، عرضت فيه أنشطتها في مجال الحكومة الذكية؛ والإجراءات التحضيرية للمنتدى العربي الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي نظمته في شهر أيار/مايو 2017؛ والدراسات التي تقوم بإعدادها في هذه المجالات.

10- وقدّمت الإسكوا أيضاً لمحة عن مؤشرات قياس الحكومة الإلكترونية، لا سيما مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (e-GDI) ومؤشر النضوج (GEMS)، واقترحت إضافة ركيزة لقياس نضوج الخدمات إلى المؤشر e-GDI) وو-GDI وناقش الحضور التحديات التي تواجه القياس بمؤشر والطرق الكفيلة بتجاوزها، ومنها المتصلة بركيزة الموارد البشرية التي لا تعكس إنجاز البلد في مجال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا. وتوسّع النقاش بشأن التعديلات اللازمة المتعلقة بمؤشر GDI)، ومنها إمكانية تعديل الأوزان المقترحة للركائز، وإدراج قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وجرت مناقشة هذه التعديلات خلال اجتماع الخبراء عُقد في نيويورك في أيار/مايو 2017، وتم الاتفاق على البحث في إمكانية تحقيق التكامل بين المؤشرين e-GDI.

11- وخلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات، أهمها:

- (أ) عرض مخرجات اجتماعات مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية على لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا؛
 - (ب) البحث في إمكانية إنشاء منصة إلكترونية كوسيلة للتواصل وتشارك المعلومات؛
- (ج) القيام بتطبيق تجريبي لمؤشر النضوج GEMS في الكويت والمملكة العربية السعودية اللتين أعرب كلّ منهما عن رغبته بذلك؛
 - (د) دعم مقترح الإسكوا بإضافة ركيزة رابعة إلى المؤشر e-GDI لقياس نضوج الخدمات؛
- (ه) دعوة الإسكوا إلى عقد ورشات عمل بشأن مؤشرات قياس الخدمات الإلكترونية لبناء القدرات الوطنية في هذا المجال؛
 - (و) عرض العمل المنجز في إطار المؤشر GEMS في اجتماع الخبراء المتعلق بالمؤشر e-GDI؛
- (ز) التشديد على أهمية توحيد موقف الدول العربية بشأن التعديلات اللازمة المتعلقة بالمؤشر e-GDI؛
 - (ح) تقديم اقتراحات للإسكوا بشأن جدول أعمال الاجتماع المقبل.

جيم- اجتماع شباط/فبراير 2018

12- في 12 شباط/فبراير 2018، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع مؤسسة القمة العالمية للحكومات وهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، اجتماعاً لمدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية في دبي. وفي هذا الاجتماع، عرضت الإسكوا دراسةً عن آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية (E/ESCWA/TDD/2017/2)، ومقترحاً لوضع مؤشر للاقتصاد الرقمي للدول العربية، ومشروع تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة بالاعتماد على التكنولوجيا. كما عُرضت فيه مراحل المشروع والإطار المقترح لتطبيق الحكومة المفتوحة في الدول العربية والأنشطة المستقبلية وأهم المنجزات المتوقعة.

- 13- وخلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات، أهمها:
- (أ) التركيز على تكامل البيانات وعلى حوكمة التحوّل الرقمي (من خلال إنشاء مجالس عليا ولجان تخصصية مثلاً)؛
 - (ب) البحث في التحديات التي تواجه اعتماد البيانات المفتوحة في الدول العربية؛
 - (ج) دراسة تجارب الدول العربية في إتاحة البيانات الحكومية؛
 - (د) توضيح الفرق بين أنشطة الإسكوا في مجال الحكومة المفتوحة وشراكة الحكومات المفتوحة؛
- (ه) تحديد أولويات الدول العربية في مواكبة التحديات التكنولوجية القادمة في إطار ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة؛
 - (و) تيسير إجراءات رأس المال المخاطر في الدول العربية لدعم الشباب وريادة الأعمال؛
- (ز) التشديد على أهمية تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، على أن تيسّر الإسكوا ذلك؛
- (ح) التطوير الدائم للبيئة التشريعية والقانونية للحكومة الإلكترونية، على أن تقدم الإسكوا الدعم الفني في هذا المجال عند الطلب؛
- (ط) تنظيم التطبيقات الإلكترونية المتاحة في الدول العربية ووضع التشريعات لتوفير الضوابط المناسبة؛
- (ي) التوسّع في تقديم الخدمات الاستشارية وورش عمل بناء القدرات التي تنفذها الإسكوا في مجال التحول الرقمي؛
- (ك) التوجه نحو اعتماد البرمجيات المفتوحة المصدر في الدول العربية عموماً، وفي تلك التي تعاني من الحظر التكنولوجي خصوصاً.

ثالثاً- مقترحات للعمل المستقبلي

14- تقترح الإسكوا أن يستمر التعاون بشأن قضايا الحكومة الإلكترونية في إطار هذه المنصة في الفترة 2019-2020، على أن تُقدم تقارير الاجتماعات بشكل دوري إلى لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية. ويمكن أن يبحث مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية في المواضيع التالية:

- (أ) تطبيق مؤشر GEMS تطبيقاً كاملاً، ليكون أداة تتيح قياس مدى التحول الرقمي في الخدمات الحكومية؛
 - (ب) التعاون الإقليمي في مجال تعزيز البيانات المفتوحة والحكومة المفتوحة؛
 - (ج) التعاون الفني في مجالي بناء القدرات والخدمات الاستشارية في ما يتعلق بالتحول الرقمي؛
 - (د) الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التحول الرقمي؛
- (ه) البحث في إمكانية إعداد استراتيجية عربية للأمن السيبراني وإرشاداتٍ لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في المنطقة العربية؛
- (و) التنسيق بين الدول الأعضاء ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لبناء القدرات في تطبيق مؤشر e-GDI.
